الغانم هنأ نظيره في لوكسمبورج بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم برقية تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في لوكسمبورج مارس دي بارتلوميو وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده

المجلة الصباح
العدد 2197 - السنة الثامنة
الاربعاء 7 رمضان 1436 الموافق 24 يونيو 2015
Wednesday 24 June 2015 - No.2197 - 8th Year

لاسيما المتعلقة بالدفع الالكتروني والحسابات المصرفية

الصانع : قانون جرائم المعلومات يحمي خصوصية المعلومات .. ولا يمكن أن نقبل بمراقبة أجهزة الاتصال

أكد وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع ان قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الذي اقره مجلس الامة اخيرا تضمن العديد من المواد التي من شانها توفير الحماية القانونية والخصوصية لما يتم نشره وتداوله على شبكة الانترنت لاسيما البيانات والأرقام المتعلقة بالدفع الالكتروني والحسابات المصرفية.

واوضح الوزير الصانع ردا على سؤال لوكالة الانباء الكويتية (كونا) امس بشأن ما يتم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي اخيرا من شائعات حول مراقبة مؤسسات الدولة لاجهزة الاتصالات وربط ذلك باقرار البرلمان لتشريع جديد بهذا الشأن ان القانون يهدف الى حفظ واستقرار المجتمع اذ يعاقب فقط كل من يدير الشبكة الالكترونية لغرض نشر مواد إباحية أو التحريض على الدعارة أو الفجور او سب الغير.

واكد الوزير ان التشريع الجديد جاء لتنظيم استخدام وسائل تقنية المعلومات وحماية البيانات ومنها البطاقات الائتمانية والبطاقات المدنية من اي تزوير او نسخ غير مشروع.

وقال ان دولة الكويت عمدت إلى ملاحقة التطورات التشريعية في مجال التقنيات الإلكترونية بعد ان اقدم «كثير من ضعاف النفوس» الى إختراق الأجهزة الإلكترونية والشبكة المعلوماتية للافراد والشركات بهدف إرتكاب جرائمهم.

التشريع يهدف الى حفظ واستقرار المجتمع ويعاقب كل من يدير الشبكة الالكترونية لغرض نشر مواد إباحية

الوزير يعقوب الصانع

وطمأن الوزير الصانع الجميع بان هذا القانون يهدف إلى حماية المجتمع والافراد والأمن العام من العبث بالشبكة المعلوماتية حتى يصبح بمقدورهم استخدامها واستخدام كافة اجهزتهم الإلكترونية دون خوف.

واشار الى احتلال الكويت لمكانة متقدمة بين دول المنطقة من حيث استخدام الإنترنت وان نسبة الجرائم الإلكترونية التي يتعرض لها مستخدمي الإنترنت في البلاد تفوق بكثير من يتعرضون للجرائم العادية لذا قد أصبح من الضروري إصدار هذا القانون الذي ينظم هذا المسالة ويضمن أمن وحماية المجتمع ممن يسئ استخدام الإنترنت.

واضاف بالقول ان التعامل مع الشبكة المعلوماتية اصبح يحتاج إلى تضافر الجهود كافة للحد من جرائم التكنولوجيا سواء من خلال سن التشريعات او وضع الخطط لمواجهة خطورة هذا النوع من الاستخدام خاصة أن مخاطر جرائم الإنترنت قد انتشرت بشكل كبير.

وشدد الصانع على وجوب تقنين استخدام التكنولوجيا بما يضمن امن المجتمع وسلامته مؤكدا ان الحريات المسؤولة وهي القصد الرئيس من وراء إصدار هذا القانون.

الصانع يدافع عن قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الذي اقره مجلس الأمة

التعامل مع الشبكة المعلوماتية اصبح يحتاج إلى تضافر الجهود كافة للحد من جرائم التكنولوجيا

واوضح ان القانون يسعى الى استقامة الأمور وحصول كل ذي حق على حقه حفاظا على خصوصية الجميع «دون أن يتعرض أحد من الأفراد لتلصص أو تطفل على تلك الشبكة».

وتابع قائلا «لا يمكن ان اقبل او اي من الوزراء بان نقوم بمراقبة اجهزة الاتصال او الرسائل الالكترونية في بلد الحريات والديموقراطية وان للجميع مطلق الحق في استعمال هذه الأجهزة دون أية رقابة عليها».

واشار الى ما يثار في وسائل التواصل الإجتماعي من ان القانون الحالي يعمد الى التجسس على الأفراد والتضييق من الحريات مؤكدا انه «كلام مغلوط وليس له أي أساس في الواقع».

وكان مجلس الامة وافق في جلسة الـ16 من الشهر الجاري على مشروع قانون بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات في مداولته الثانية واحاله الى الحكومة.

وبينت المذكرة الايضاحية للقانون أن هذا التشريع أعد لكون النصوص الجزائية التقليدية لا تسعف جهات الاختصاص في مواجهة الجرائم المستحدثة التي تعتمد في ارتكابها على وسائل التقنية المتطورة. وأوضحت ان ذلك يأتي بهدف حماية حريات الأشخاص وشرفهم وسمعتهم ودرء العدوان على الأموال والممتلكات العامة والخاصة سعيا من دولة الكويت في سياق دعم التوجهات الدولية الخاصة بمكافحة هذه النوعية من الجرائم.

وأضافت ان الاستخدام المتزايد للشبكات الدولية للمعلومات والأنظمة المعلوماتية أدى الى كثير من المخاطر إذ أفرز أنواعا جديدة من الجرائم يطلق عليها (الجرائم المعلوماتية) كجرائم الاختلاس والتزوير التي تتم بالوسائل الالكترونية والجرائم الماسة بالأخلاق والآداب العامة وسرقة المعلومات واختراق النظم السرية

كثير من ضعاف النفوس عمدوا الى إختراق الأجهزة الإلكترونية للأفراد والشركات بهدف ارتكاب جرائمهم

القانون يسعى الى استقامة الأمور وحصول كل ذي حق على حقه حفاظا على خصوصية الجميع

في رد خلال جلسة المجلس البلدي

الصبيح : عقوبات صارمة لمخالفي السكن الخاص وتحويلهم للقضاء

اكد المدير العام للبلدية أحمد الصبيح ان "هناك إجراءات ستتخذ تجاه مخالفي السكن الخاص وعقوبات صارمة وتحويلهم الى التحقيق" مضيفا ان "القضاء هو من سيفصل بتلك المخالفات".

جاء ذلك في رد الصبيح خلال جلسة المجلس البلدي برئاسة رئيس المجلس مهلهل الخالد على اقتراح العضوين الدكتور منصور الخرينج وأحمد البغيلي بشأن تحويل استخدام السكن الخاص.

وقال الصبيح ان اي تغيير للاستعمال من سكن خاص الى سكن استثماري سيكون له تأثير سلبي على شبكات المرافق والخدمات والطرق مضيفا ان منطقة الفروانية تعاني كثافات عالية سواء في السكان او المرور.

واشار الى انه بموجب المخطط الهيكلي بالمرسوم الأميري (رقم 255 لسنة 2008) فإن الدراسات المتعلقة بالاحتياجات من السكن الاستثماري تفيد بوجود فائض في تلك الاستعمالات ضمن المنطقة الحضرية وتوصي بضرورة الحفاظ على المستويات الحالية من السكن الاستثماري وفقا لنظام البناء المعمول به ووفقا للمعدلات التي تم اعتمادها باستراتيجية الخطة القومية الطبيعية للدولة.

احمد الصبيح

أي تغيير للاستعمال من سكن خاص الى استثماري سيكون له تأثير سلبي على شبكات المرافق والخدمات

وفي رده على اقتراح العضو عبدالله الكندري بشأن زيادة النسبة المقررة للفرد والتي تم على أساسها احتساب ساحات المراكز التجارية والجمعيات التعاونية بمناطق الكويت وذلك في السكن الخاص اوضح الصبيح أنه جرى العمل بمشروع (المعايير القياسية للاستعمالات التجارية) والذي يشتمل في دراسته على ما جاء نصه باقتراح العضو الكندري.

واشار الى ان المشروع يهدف الى إجراء الدراسات الفنية المتخصصة للأنشطة والاستعمالات التجارية بالدولة من حيث الحجم والنوع والعمالة المستهدفة وارتباط الأنشطة والاستعمالات التجارية بالدخل العام ومعدلات الانفاق الأسري والاشتراطات التنظيمية.

وبين ان المشروع يسعى الى اجراء دراسات بشأن نظم البناء لوضع المعايير التخطيطية السليمة لتوفير جميع أنواع الاستعمالات التجارية اضافة الى تحديد الخطة الهيكلية للاستعمالات التجارية ومشاركة القطاع الخاص في تطوير التجمعات العمرانية الجديدة.

وناقش المجلس مشروع تطوير منطقتي الشويخ والري الخدميتين التجاريتين اذ تمت الموافقة عليه وعلى طلب وزارة الاوقاف بتوسعة مسجد السلام في منطقة العارضية وعلى طلب الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بإعادة تقسيم (بلوك) مشاتل منطقة الوفرة الزراعية.

وحدد المجلس عطلته الصيفية والتي ستبدأ خلال الفترة من 21 يوليو الى 13 اكتوبر على ان تعقد الجلسة الأولى يوم 19 اكتوبر المقبل

شملت عينة من 1944 من الموظفين

دراسة حديثة: المرأة الكويتية العاملة تشعر بالرضا الوظيفي بدرجة مرتفعة

اظهرت نتائج دراسة حديثة صادرة عن مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في جامعة الكويت أن المرأة الكويتية العاملة تشعر بالرضا الوظيفي بدرجة مرتفعة.

وقال المركز في بيان صحافي امس إن الدراسة المعنونة (الرضا الوظيفي لدى المرأة العاملة في قطاع الخدمات الاجتماعية في الكويت) هدفت إلى التعرف على العلاقة التفاعلية بين العوامل الذاتية والبيئية والرضا الوظيفي.

وأضاف أن الدراسة صدرت ضمن العدد الرابع من سلسلة (إصدارات الاستكتاب) وأعدتها أستاذة قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في جامعة الكويت الدكتورة هيفاء الكندري وطارق دشتي من إدارة الإرشاد الأكاديمي في الجامعة.

وأوضح أن الدراسة شملت عينة من 1944 من الموظفين الكويتيين بينهم 1609 موظفات و 335 موظفا يعملون في قطاع الخدمات الاجتماعية في الكويت وتم فيها استخدام مقياس الرضا الوظيفي ومقياس العوامل المرتبطة بالرضا الوظيفي الى جانب مقياس العوامل الذاتية.

وذكر أن الدراسة عنيت بإلقاء الضوء على عدد من العوامل الذاتية ذات العلاقة بشعور المرأة الكويتية العاملة بالرضا الوظيفي وهي العمر والانتقال إلى جهات عمل أخرى والرغبة في ترك العمل والأمراض الجسدية والنفسية إضافة إلى دعم الأسرة والأصدقاء والمضايقات من زملاء العمل.

وكان المركز استحدث موضوع استكتاب الباحثين من خلال دعوة الأساتذة والباحثين المتميزين للكتابة في موضوعات يتم اختيارها من قبله نظير دعم مادي مخصص لإصدار الدراسة والبحث الخاص بهؤلاء الباحثين على أن يكون موضوعها ضمن اهتمامات وتخصص المركز.

وانشئ مركز دراسات (الخليج) في 29 مايو 1994 باعتباره أحد مراكز البحوث والدراسات المتخصصة التي تعمل تحت مظلة قطاع الأبحاث في جامعة الكويت

«التعريف بالاسلام»: دعم من الأوقاف بقيمة 35 الف دينار لمشروع إفطار الصائم

جمال الشطي

اعلنت لجنة التعريف بالاسلام أنها تلقت دعما من الأمانة العامة للأوقاف بقيمة 35 الف دينار كويتي لدعم مشروع افطار الصائم والذي تقيمه اللجنة تحت شعار (فطرهم .. وأدعوهم) للمسلمين الجدد والجاليات المسلمة، وفي هذا الصدد قال المدير العام باللجنة / جمال ناصر الشطي نحن في لجنة التعريف بالإسلام نهدف من وراء مشروع إفطار الصائم إلى مشروع أكبر وهو الدعوة إلى الإسلام ، وبحمد الله عز وجل فقد دخل كثيرون في دين الله بسبب مشروع إفطار الصائم الذي تقيمه اللجنة كل عام في شهر رمضان المبارك والأمثلة على ذلك كثيرة لا تعد ولا تحصى.

وأكد الشطي على أن هذا التعاون المستمر مع الأمانة العامة للأوقاف يأتي من منطلق الدور الفعال للأمانة في الشراكة الخيرية التي تنفذها في كافة مجالات العمل الخيري ومن الدور الريادي للأمانة في خدمة المسلمين لاسيما في جانب الوقف

وأضاف الشطي أن اللجنة تهدف ايضا من وراء هذا المشروع الى تعزيز التآلف والتآخي بين المهتدين والجاليات المسلمة والقيام بإفطار المهتدين الجدد ورعايتهم في هذا الشهر الكريم وبث روح التعاون والاخوة والمساواة بينهم في هذا الدين الجديد وفتح باب الصدقة واكتساب أجر الصائم أمام المحسنين « ولو بشق تمرة » وسد رمق المحتاجين من المهتدين وغير المسلمين من خلال ولائم الإفطار ورسم الفرحة على وجوه المهتدين الجدد وإخوانهم المسلمين، ودعوة غير المسلمين وتحبيبهم في الإسلام من خلال دعوتهم لحضور ولائم الإفطار.

وأوضح الشطي أن لموائد الإفطار التي تنفذها اللجنة محاسن عديدة فهي جامعة للقلوب مؤلفة بينها وخاصة تلك التي تجمع بين المسلمين الجدد وإخوانهم ممن سبقوهم في الإسلام حيث يتوافدون من شتى أنحاء الكويت من جميع الجنسيات حول الموائد ليعيشوا سويا في جو إيماني مفعم بالسماحة والحب

لافتا : أن الفئات المستفيدة من المشروع المسلمون الجدد من الجنسين والجاليات المسلمة من جميع الجنسيات، وغير المسلمين لتأليف قلوبهم من خلال مشاركة المسلمين من أبناء جالياتهم في وليمة الإفطار وإشراكهم في الأنشطة المقامة قبل وبعد الإفطار.

ملتزمون بسيادة سوريا واستقلال وسلامة ووحدة أراضيها

السفير الغنيم : محنة الشعب السوري في قلب الدبلوماسية الكويتية الإنسانية

اكدت دولة الكويت امس امام الدورة الـ29 لمجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان ان محنة الشعب السوري دائما في قلب الدبلوماسية الانسانية التي تبنتها في سياستها الخارجية.

جاء ذلك في كلمة القاها مندوب دولة الكويت الدائم لدى الامم المتحدة والمنظمات الدولية السفير جمال الغنيم امام المجلس في اطار استعراض حالة حقوق الإنسان في سوريا.

وقال الغنيم ان الكويت قامت باستضافة ثلاثة مؤتمرات للدول المانحة لدعم الوضع الإنساني في سوريا وسلمت من خلالها 3ر1 مليار دولار للمنظمات والهيئات الدولية القائمة على توفير الغوث لهذا الشعب المنكوب.

واكد التزام الكويت بسيادة سوريا واستقلال وسلامة ووحدة اراضيها وتطلعها لوقف الاقتتال على الفور داعيا الجميع للمساعدة في حل هذه الكارثة الانسانية وفقا لطموحات الشعب السوري الشقيق.

وشدد على ان الكويت تدين وبشدة الانتهاكات الخطيرة والممنهجة لحقوق الإنسان التي يتعرض لها ابناء الشعب السوري والتي كشف عنها تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق في سوريا امام مجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان، ولفت الى ان «اللجنة بينت في تقاريرها الموثقة حجم العنف والانتهاكات ضد حقوق الإنسان للشعب السوري». ودعا إلى وقف الهجمات ضد المدنيين والاستخدام العشوائي للأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان كما طالب برفع الحصار عن كافة المناطق المحاصرة والسماح بالخروج الآمن للمدنيين وتسهيل تدفق المساعدات الإنسانية. وشدد الغنيم على ضرورة مطالبة السلطات السورية باحترام التزاماتها بمقتضى القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي.